

Distr.: General
4 January 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة السادسة

نيويورك، ١٣-٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ المقرر ٢/٥ للدورة الخامسة لمنتدى
الأمم المتحدة المعني بالغابات

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتشرف بأن تحيل طي هذه الرسالة التقرير الختامي للاجتماع الدولي للخبراء عن موضوع "تجري سبل عقد اتفاق مستقبلي بشأن الغابات" - وهو مبادرة قطرية لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المعقود في برلين، ألمانيا، في الفترة من ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

ويأتي هذا الاجتماع الذي استضافته حكومة ألمانيا بناء على مبادرة قطرية لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وشاركت في رعايته حكومة كل من النمسا وسويسرا والآلية العالمية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا. وقد ضم الاجتماع ١٥٢ خبيراً من ٨٧ بلداً ومنظمة ومجموعة رئيسية.

وترجو البعثة الدائمة لألمانيا من الأمين العام إدراج هذا التقرير ضمن وثائق الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، المزمع عقده في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

* E/CN.18/2006/1



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تقرير الرئيس المشارك للاجتماع الدولي للخبراء "تجري سبل عقد اتفاق مستقبلي بشأن الغابات"

عقد الاجتماع الدولي للخبراء "تجري سبل عقد اتفاق مستقبلي بشأن الغابات" - وهو مبادرة قطرية لدعم منتدى الأمم المتحدة للغابات في برلين، ألمانيا، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وقد شاركت في رعاية الاجتماع الذي استضافته حكومة ألمانيا حكومة كل من سويسرا والنمسا والآلية العالمية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا. واسترشد الاجتماع بتوجيهات فريق توجيهي دولي، مؤلف من ممثلين للكاميرون، وكوستاريكا، والمكسيك، والفلبين، وماليزيا، والهند، والنمسا، وسويسرا، وأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

وكان الهدف الرئيسي لهذا الاجتماع الدولي للخبراء هو تهيئة الأساس، في الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات التي تعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٦ بشأن التوصل إلى اتفاق دولي في المستقبل بشأن الغابات.

وكانت مهمة الاجتماع هي استكشاف بعض المفاهيم والأفكار حول مستقبل الترتيب الدولي بشأن الغابات وزيادة تطوير هذه المفاهيم والأفكار التي تعرض لها نص الرئيس المقدم إلى المنتدى في دورته الخامسة^(١) والتي تحتاج إلى مزيد من التوضيح.

وناقش الاجتماع على وجه التحديد القضايا التالية:

- ١ - وضع "مدونة" طوعية: ماذا نقصد بها؟ وكيف يمكن لصك دولي أن يكون ذا أثر فارق؟
- ٢ - التنفيذ ووسائل التنفيذ وعمليات الاستعراض والتعقيبات: ما السبل لمعالجة هذه العمليات وإدارتها على الوجه الأفضل لتحقيق تقدم حقيقي في المستقبل؟
- ٣ - الأنشطة الإقليمية: ما هو الدور الملموس الذي يمكن أن تقوم به العمليات أو الشركاء أو الهيئات الإقليمية في أي اتفاق سيتوصل إليه في المستقبل بشأن الغابات بحيث تسهم بشكل إيجابي في تحسين العمل المضطلع به على المستويين الوطني والدولي؟

لقد جرت مناقشة القضايا الثلاث المذكورة أعلاه في ستة أفرقة عمل متوازية، ركز كل واحد منها على موضوع واحد فقط. ووضعت وثائق أساسية وأوراق عن "أفكار استهلاكية" لكل واحد من هذه المواضيع.

وافتح الاجتماع الدكتور أوشي إيد، نائب وزير التعاون الاقتصادي والتنمية الألماني. وأدلى السيد بيكا باتوساري، رئيس أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بكلمة أمام الاجتماع. كما تحدثت السفيرة جوديث باهيموكا (كينيا)، والسيد فرانز بيريز (سويسرا) خلال الجلسة الختامية للاجتماع.

وكان الاجتماع مفتوحاً وحضره خبراء من البلدان الأعضاء في المنتدى، والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المتعلقة بالغابات، والمجموعات الرئيسية، والمنظمات الإقليمية، فضلاً عن خبراء من أمانة ومكتب المنتدى في دورته السادسة، عملوا جميعهم بصفتهم الشخصية. وبلغ مجموع عدد المشاركين ١٥٢ شخصاً جاءوا من ٨٧ بلداً.

واشترك في رئاسة الاجتماع السيد جوزيف كلود أبينا الكامبيرون، والسيد ماثياس شوورر (ألمانيا).

ويتحمل الرئيسان المشاركان المسؤولية كاملة بشأن هذا التقرير الذي يبرز أهم القضايا التي تناولتها المناقشات وأهم الاستنتاجات التي توصل إليها الاجتماع. ويبيّن التقرير الرؤى العامة للمشاركين غير أنه لا يوحى بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع العناصر التي تناولها هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، لم يكن بالإمكان أن تؤخذ في الاعتبار جميع التعليقات التي قدمت في الاجتماع. ولاستيعاب وقائع المؤتمر بشكل كامل، يمكن الرجوع إلى تقرير وقائع المؤتمر علاوة على هذا التقرير.

وقد أشرف قسم التقارير التابع للمعهد الدولي للتنمية المستدامة على تغطية الاجتماع.

أولا - الصك غير الملزم قانوناً

لاحظ المشاركون أن المناقشات بشأن مسألة وضع صك غير ملزم قانوناً لا تخل برأي أدلى به بعض المشاركون مؤداه أن إيجاد صك ملزم قانوناً قد يكون مستصوباً وأن بعض القضايا ربما كان تناولها أسهل في إطار صك ملزم قانوناً. وبينما لوحظ أن ثمة حاجة لوضع تعريف واضح لمصطلح "الصك"، فقد كان المقصود أن الصك غير الملزم قانوناً يمكن أن يتخذ عدة أشكال أو تسميات قد تشمل، في جملة أمور، ما يلي: المدونة الطوعية، والمبادئ التوجيهية، والتفاهم الدولي، وبرنامج العمل العالمي، والإعلان. بيد أنه اتفق على ألا ينصب

التركيز، في هذه المرحلة، على تحديد نوع الصك غير الملزم قانونا بل على محتوياته وعلى الجوانب الأخرى المتعلقة به.

واستنادا إلى هذا الإدراك، ناقش المشاركون عددا من القضايا، منها التوقعات الناشئة عن الأخذ بصك غير ملزم قانونا، وطبيعته ومحتواه، وغرضه وأهدافه، ودرجة الالتزام، فضلا عن القيمة الجديدة التي يمكن أن يضيفها على مقترحات العمل القائمة المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وعلى غيرها من الصكوك غير الملزمة قانونا والصكوك الملزمة قانونا.

وكان من رأي المشاركين بوجه عام أن ثمة حاجة ملحة للنهوض بمستوى الوعي بقضايا الغابات. أما عن مسألة كيفية زيادة الالتزام السياسي على المستوى الرفيع، فقد شدد المشاركون على أن شكل الصك غير الملزم قانونا ومضمونه متساويان في الأهمية، وهو ما سيبرز تعدد جوانب مسألة الغابات والسلع والخدمات التي تدرها على المجتمع، ويحظى بدعم أصحاب المصلحة على كافة المستويات.

وإذا كان بعض المشاركين يرون أن وضع صك غير ملزم قانونا قد يكون الخيار الأسهل الذي يمكن تحقيقه في الوقت الحاضر، فقد اعتبره البعض بمثابة خطوة أولى نحو إقرار صك ملزم قانونا. وأبدا آخرون شكا في أن يسفر الصك غير الملزم قانونا عن قيمة جديدة نظرا لأن هناك أصلا عددا كبيرا من الصكوك غير الملزمة قانونا المتعلقة بالغابات. وأشار بعض المشاركين إلى إمكانية اتخاذ مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة "نموذجا" لصياغة صك غير ملزم قانونا.

ورأى مشاركون أن القيمة الجديدة التي يضيفها الصك غير الملزم قانونا على مقترحات العمل القائمة المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ستوقف على المحتويات الفعلية للصك الجديد غير الملزم قانونا وعلى مدى قدرته على شمول نطاق لم يأت عليه صك من قبل حتى الآن. وبوسع أن يسد الثغرات الموجودة ويعالج التجزؤ القائم.

واعتبر مشاركون أن الصك غير الملزم قانونا ينبغي أن يكفل التزاما سياسيا على المستوى الرفيع، ويركز على التنفيذ تركيزا شديدا، بما في ذلك التركيز على وسائل التنفيذ. وينبغي أن يعالج بشكل أفضل مسألة إتاحة فرص الحصول على الموارد المالية وبناء القدرات. وينبغي استكشاف الأساليب الكفيلة بحشد التمويل. بيد أن هناك من جادل بأن التجارب السابقة بينت عدم وجود ضمانات على أن الصك غير الملزم قانونا يمكن أن يكفل التزاما سياسيا على المستوى الرفيع.

واعتبر بعض المشاركين أن إيجاد صك غير ملزم قانوناً قد يفيد "كإطار جامع" للمعاهدات والاتفاقيات القائمة المتعلقة بالغابات، ويسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويحفز على التعاون الدولي، ويعزز فرص مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ويحدد أهدافاً مشتركة، وغايات محددة المدة، ويبيّن على مقترحات العمل القائمة المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وعلى قرارات المحفل ومقرراته، وعلى غير ذلك من الصكوك غير الملزمة قانوناً والصكوك الملزمة قانوناً. وينبغي أن يراعي السيادة الوطنية وأن يشكل أساساً للعمل في الميدان.

وشدد مشاركون على أن الصك غير الملزم قانوناً ينبغي أن يعكس التزام جميع الحكومات، وأن يقدم أساساً لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وتقييمه والإبلاغ عنه واستعراضه، والمساهمة في تنفيذ البرامج الوطنية للغابات مع مراعاة السمات الخاصة للبلدان والمناطق.

ورأى بعض المشاركون ضرورة المضي في بحث إمكانية وضع صك عالمي غير ملزم قانوناً مع شكل من أشكال التقيّد الفعال. ودفع بعض المشاركون أنه إذا كان التقيّد لا يغيّر في شيء من الوضع القانوني للصك، فمن شأنه أن يفضي إلى إحداث التزام وطني ودولي. ومن شأنه أيضاً أن يحفز على المشاركة الحثيثة من قبل الجمهور العام. وذهب آخرون إلى أن عملية التقيّد هذه قد تؤدي إلى عدم التقيّد عالمياً وأن ذلك قد يترك بعض البلدان الهامة ذات الغابات في مؤخرة الركب.

توصيات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته السادسة

رغم أن المشاركين لم يتفقوا على التوصيات التي يقدمونها إلى الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فقد طرحت المقترحات والعناصر التالية فيما يتعلق بوضع صك جديد غير ملزم قانوناً:

- إن وضع صك غير ملزم قانوناً يتسم بالحزم يمكن أن يشكل أرضية وسطاً للبلدان المؤيدة لوضع صك ملزم قانوناً أو المعارضة على حد سواء
- تقديم التوجيه في مجال السياسات بدل تقديم إرشادات فنية
- جعل التقيّد هو التعبير الأكثر تحديداً عن مصالح الأطراف المشاركة.
- تحديد أهداف وغايات قابلة للقياس الكمي وذات آجال زمنية محددة للإدارة المستدامة للغابات ومقارنتها بوسائل التنفيذ

- المضى قدما نحو إرساء فهم مشترك بشأن العناصر الموضوعية السبعة لإدارة المستدامة للغابات مع التسليم بها في الوقت ذاته
- البناء على الترتيبات القائمة وهيئة صلات متينة مع الصكوك الأخرى ذات الصلة بالغابات
- تفادي الازدواجية والتكرار والتصدي للتجزؤ
- مراعاة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإقليمية والاحتياجات والسمات الخاصة الإقليمية واستخدام العمليات والهيئات الإقليمية
- كفالة التنفيذ والامثال على نحو فعال
- تعزيز التعاون مع الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وتعزيز دورها
- معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات؛ وإيجاد صلات بجدول الأعمال في مجال التنمية المستدامة؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- إشراك جميع أصحاب المصلحة
- تعزيز التنسيق والتعاون الدولي
- بحث ترتيبات التمويل، والترتيبات المؤسسية، وأساليب العمل، وآلية الاستعراض
- إتاحة وسائل التنفيذ لإعمال الإدارة المستدامة للغابات

ثانياً - التنفيذ ووسائل التنفيذ

استند المشاركون إلى نتائج مختلف اجتماعات الخبراء التي تناولت وسائل التنفيذ وناقشوا القضايا التي أبرزت بوجه خاص في مشروع نص الرئيس المقدم إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الخامسة. وقدم المشاركون مقترحات وتوصيات تتعلق باستخدام عمليات التخطيط من أجل زيادة إدماج الإدارة المستدامة للغابات في السياسات الأخرى. وتعرضوا للظروف الملائمة وسبل إتاحة فرص الحصول على الموارد لإدارة المستدامة للغابات وتناولوا هيكله وسائل تنفيذ ترتيب دولي جديد معني بالغابات يمكن وضعه. وتبع ذلك إجراء بعض المداولات بشأن الإبلاغ والامثال. وجرى إبراز إشارة مرجعية واحدة للدور المحتمل للمستوى الإقليمي.

ألف - عمليات التخطيط

شدّد المشاركون على الحاجة إلى إتاحة المزيد من التآزر بين تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وتنفيذ الأنشطة في المجالات ذات الصلة، مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتصحر، والقضاء على الفقر، وتحسين سبل العيش الريفية، وما إلى ذلك من المجالات، والتصدي للأسباب الجذرية لظاهرة إزالة الغابات. وساد رأي مفاده أن على البلدان أن تجعل مسألة الإدارة المستدامة للغابات في صدارة أولوياتها وتضمين إستراتيجيات التنمية الوطنية أهدافا واضحة تتعلق بالغابات، وأن ثمة حاجة لإدماج هذه الإدارة بشكل شامل في مختلف الاستراتيجيات الأشمل وذلك عن طريق جملة أمور منها:

- إدراج البرنامج الوطني للغابات في برنامج عمل التنمية الاجتماعية الاقتصادية، بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي
- معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات والتنسيق مع القطاعات الأخرى
- استحداث آليات لاقتسام تكلفة إدارة الغابات مع القطاعات الأخرى المستفيدة (مثل قطاعات الماء والتعدين والطاقة)
- وفيما يتعلق بتحسين التخطيط والتنفيذ والإبلاغ، فقد اقترح تحديد الأهداف الوطنية على أساس الأهداف العالمية وإشراك القطاعات الأخرى في وقت مبكر

١ - الرصد

حدّدت المؤشرات التالية كسبل لرصد تدفق الموارد المكرّسة لإدارة المستدامة للغابات:

- تحقيق الأهداف/الغابات الوطنية
- نطاق موارد الغابات (الطبيعية والمزروعة)
- التغير في الغطاء الحرجي
- نطاق موارد الغابات التي تجري إدارتها على نحو مستدام
- عدد الأشخاص المؤهلين في إدارة الغابات
- النسبة المئوية للمستثمر من الميزانية بشكل مباشر في إدارة الغابات وحمايتها وتسديد تكاليف الخدمات
- النسبة المئوية للمخصص من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية والنسبة المئوية للموجه من المساعدة الإنمائية الرسمية لمعالجة القضايا المتعلقة بالغابات.

٢ - التوصيات

هناك من رأى، فيما يخص التخطيط الوطني، أن بوسع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والشرابة التعاونية المعنية بالغابات مساعدة البلدان على إدماج السياسات المتعلقة بالغابات في إستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ويمكن تحقيق ذلك في إطار خطة عمل المنتدى. وبالرغم من أن المشاركين لم يتوصلوا إلى أية استنتاجات ختامية بشأن نطاق خطة عمل من هذا القبيل ومهامها وما إذا كانت ستتضمن برنامج عمل، فقد رأى البعض أن بإمكان خطة العمل أن تأتي مجديداً بأن تكون أكثر تركيزاً وبساطة من مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

وفيما يلي التسلسل الممكن لخطوات تنفيذ خطة العمل هذه:

- التخطيط الوطني للاستفادة من توجيه (و/أو من غايات) منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
- الإبلاغ القطري لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات استناداً إلى توجيه المنتدى (و/أو غاياته)
- تقييم المنتدى للتقدم المحرز في الأخذ بهذا التوجيه
- تكييف خطة العمل على ضوء الاحتياجات التي يجري تحديدها من خلال الإبلاغ القطري والتقييم الذي اضطلع به.

باء - الأوضاع الملائمة

١ - هيئة الأوضاع الملائمة على المستوى الوطني

اعتُبر أن الظروف السابقة للتنفيذ الفعال على المستوى الوطني تكمن في الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي وحسن الإدارة. وفي سبيل استقطاب التمويل، يتعين على البلدان أن تكون قادرة على تسخير قدراتها لتحقيق المشاريع. ويتعين التشجيع على التعاون فيما بين القطاعات على المستويين الوطني والدولي. ويمكن أن تساعد خطط العمل الوطنية، من قبيل البرامج الوطنية للغابات، في تعبئة الموارد المالية وإدراج الآليات والمصادر الممكنة لبناء القدرات وجلب الدعم المالي لتنفيذ هذه الخطط.

٢ - بناء القدرات

لقد كانت الأنشطة القائمة في مجال بناء القدرات موضع ترحيب كما اعتبرت فعالة وإن رأى بعضهم أنه لا يزال هناك مجال لتعزيز هذه الجهود وتوسيعها. فينبغي توسيع أنشطة

تبادل أفضل الممارسات، والزيارات الميدانية، وبرامج التعاون التقني. ويمكن أن يطلب من منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات دراسة الاقتراح الخاص بإنشاء مركز لتبادل المعلومات في مجال بناء القدرات. وهناك من دعا أيضا إلى توسيع قدرة أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات للاستجابة لزيادة الطلب على التعاون التقني، لا سيما عن طريق مرفق البرنامج الوطني للغابات وبرنامج الغابات بالبنك الدولي.

٣ - الموارد المالية الدولية والوطنية

اقترح ضرورة تعزيز الظروف الإطارية وتحسين الإبلاغ عن الحوافز لتوفير التمويل والاستثمار في قطاع الغابات. وينبغي استخدام موارد دولية تكمل الموارد الوطنية وعونا لها. وهناك من رأى أيضا أن توزيع الموارد على البلدان بقدر أكبر من المساواة ينبغي أن يتحقق استنادا إلى مؤشرات. واعتبر بعض المشاركين أن وضع صك ملزم قانونا أمر ضروري لتوليد الموارد الوطنية والدولية على نحو فعال. وجرى بحث مسألة إيجاد آلية مالية على أساس ضريبة عالمية تجبى من التجارة الدولية في المنتجات الغابية.

٤ - التوصيات

- استكشاف إمكانية إنشاء صندوق استثماري عالمي. ويمكن أن يضم الصندوق الاستثماري التدفقات المالية الحالية فضلا عن الموارد الجديدة والإضافية
- إن المساعدة الإنمائية الرسمية - وإن كانت ضرورية لبعض البلدان - غير كافية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات، وينبغي تنمية الحوافز المقدمة للقطاع الخاص ضمن أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ولا بد من تحسين ظروف الاستثمار
- إيجاد حوافز على إعادة استثمار المكاسب التي تدرها الغابات على المدى الطويل وتطوير أدوات مالية من قبيل الصناديق الوقفية للإدارة المستدامة للغابات، تموّل من مصادر عامة وخاصة
- تعزيز أنشطة التمويل الابتكارية لإنتاج سلع وخدمات الغابات على نحو مستدام
- دراسة جدوى تقديم تعويضات على الحفاظ على الغابات الطبيعية والحد من إزالة الغابات
- يمكن إطار/برنامج تمويلي للإدارة المستدامة للغابات أن يستثمر عمل المؤسسات المالية الدولية وأن يبيّن على أنشطة مرفق البرنامج الوطني للغابات وبرنامج الغابات للتركيز على تعبئة الموارد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، والاستثمارات

المتمحورة حول المجتمعات المحلية واستثمارات القطاع الخاص، والتمويل العام الدولي، وتسديد تكاليف خدمات الحفاظ على البيئة

- ضرورة ربط أي إطار/برنامج من هذا القبيل بالترتيب الدولي بشأن الغابات وبأولوياته مباشرة من أجل اجتذاب التمويل

جيم - الهيكل

تم التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بالاحتفاظ بالعناصر الهيكلية الحالية للترتيب الدولي المتعلق بالغابات، مثل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والشراكة التعاونية في مجال الغابات، ومراكز التنسيق، والفئات الرئيسية، والمبادرات القطرية. وأشار المشاركون إلى أن المقترحات المتعلقة بالهيكل تعتمد على الشكل الذي سيأخذه الترتيب الدولي المتعلق بالغابات في المستقبل، غير أنه اعتُبر أن من المهم إيجاد آلية تسمح بقيام صلة أوثق مع الشراكة التعاونية في مجال الغابات وبمنحها ولاية أمتن يمكن من خلالها الاستجابة لتوصيات المنتدى، ولتشجيع التزام بين الأعمال المتعلقة بالغابات التي تقوم بها المنظمات الدولية.

التوصيات

أوصي بإضافة عناصر جديدة إلى الترتيب الدولي القائم المتعلق بالغابات، منها ما يلي:

- وضع خطة عمل لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، تُنفذ أيضا من خلال الشراكة التعاونية في مجال الغابات
- وضع إطار مالي للإدارة المستدامة للغابات
- إنشاء هيئة فنية/علمية في إطار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
- تقديم التقارير عن الأهداف العالمية ورصدها

دال - تقديم التقارير

تمت دراسة مجموعة من المسائل المتعلقة بتقديم التقارير عن التنفيذ الوطني. وكان هناك توافق في الآراء حول ضرورة أن يستند تقديم التقارير الوطنية إلى الأهداف العالمية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، و/أو توجيهاته، وأن يعكس هذه الغايات والتوجيهات. وينبغي أيضا إجراء تقييمات على الصعيد الإقليمي. وكذلك ينبغي تشجيع هيئات إدارة الكيانات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات على التفكير في الأهداف التي حددها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات و/أو التوصيات التي قدمها.

هاء - الامتثال

أُعرب عن وجهة نظر مفادها أن الامتثال ينبغي النظر إليه كعملية ذات اتجاهين من وجهة نظر المانحين والمنفذين على حد سواء. وأُعلن أنه سيكون من الصعب فرض الامتثال في غياب صك قانوني. وبصورة عامة تعتمد فعالية الامتثال على الشفافية والحوافز. واعتُبرت استعراضات الأقران عنصراً أساسياً من عناصر الامتثال.

واو - المستوى الإقليمي

اعتُبر المستوى الإقليمي ذا أهمية كبيرة لتحديد وسائل التنفيذ. وقد يكون من المجدي كذلك تشجيع تبادل المعلومات (لا سيما المتعلقة بالحصول على التمويل والممارسات الرشيدة)، ووضع الاستراتيجيات، والهياكل المؤسسية، والتمويل، واستعراض الأقران.

ثالثا - الهيكلة الإقليمية

اتفق المشاركون في مناقشة عامة على الرأي القائل بأن العمليات الإقليمية تتسم بأهمية كبيرة لأنها كثيراً ما تعكس بصورة أفضل الظروف الوطنية للبلدان في منطقة معينة، وعلى أن العمليات الإقليمية مكتملة للعمليات التي تجرى على الصعيد الدولي وليست بدائل لها.

وبينما أكد المشاركون بصفة عامة ضرورة وجود صلة معززة بين العمليات الإقليمية وبين منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فإنهم لم يتوصلوا إلى توافق في الآراء حول ما إذا كان من شأن المناقشات الإقليمية في إطار المنتدى أن تؤدي إلى تحسين الأنشطة الجارية على الصعيد الإقليمي، وما إذا كانت ستؤدي إلى ازدواج مع الآليات القائمة فعلاً. وعلى أي حال شعر كثير من المشاركين بعدم ضرورة إنشاء عملية إقليمية جديدة في إطار الترتيب الدولي المتعلق بالغابات.

وتم تحديد القيود التالية فيما يتعلق بالموارد، باعتبار أنها تعوق تعزيز العمليات الإقليمية في إطار الترتيب الدولي المتعلق بالغابات:

- الحاجة إلى الحصول على أموال من الأمم المتحدة، وغيرها من المصادر
- قد يؤدي نقص الموارد إلى إضعاف بعض المنظمات الإقليمية
- تكاليف السفر والتحضير والمشاركة (لم تتوافق الآراء حول ما إذا كانت التكاليف ستزيد أم تنقص)

- الواقع المتمثل في أن البلدان لا ترغب في تحمل العبء الإضافي للإبلاغ
- احتمال قيام حواجز لغوية (الحاجة إلى الترجمة الشفوية)، وإن كان التشابه بين اللغات والثقافات في بعض العمليات الإقليمية قد يشكل ميزة ونوقشت المسائل التالية في وقت لاحق:
- (أ) القيمة الجديدة المضافة والقيود على الهيكلة الإقليمية؛
- (ب) المبادئ والوظائف المحتملة للعنصر الإقليمي؛
- (ج) الهياكل والأدوار المحتملة للتنظيم الإقليمي.

ألف - القيمة المضافة وعيوب الهيكلة الإقليمية

نوقشت قائمة شاملة لكل من الميزات والعيوب أو القيود المحتملة للعمليات الإقليمية، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من العمليات القائمة، وصُنفت هذه الميزات والمساوئ تحت أربعة عناوين فرعية كبيرة.

١ - تبادل المعلومات/تنظيم المعارف

- **الميزات:** التوصل إلى فهم مشترك للمسائل، التوفيق بين وجهات النظر، زيادة التوعية، آليات معلومات الرجوع، إيصال الشواغل العالمية إلى الأعضاء، التنسيق بين الأطراف المعنية الإقليمية والوطنية وتحقيق التداؤب من خلال التركيز على سمات واحتياجات إقليمية معينة (تتعلق بالغابات)، وتحديد الأولويات حسب المواضيع استجابة للاحتياجات الإقليمية، وتحديد الأهداف للأقاليم والبلدان، وتسهيل ترتيبات محددة، ووضع نهج وسياسات إقليمية لمعالجة المشاكل الإقليمية المشتركة، وتحديد الإجراءات والفرص المستقبلية، وأوجه الشبه بين اللغات والثقافات
- **أوجه النقص:** زيادة العبء الإداري وعبء الإبلاغ، تعميم مشاكل محددة، الحواجز اللغوية

٢ - التعاون والمشاركة

- **الميزات:** مشاركة الفئات الرئيسية ومساهمتها، المشاريع العملية والتعاون، تشجيع المفاوضات، تنسيق الأنشطة، انخفاض تكلفة المشاركة على الصعيد الإقليمي، المشاركة المكثفة، مشاركة الأطراف المعنية وقيامها بدور أكثر وضوحاً، مشاركة مجموعة أكبر من البلدان وعلى نطاق أوسع، تعزيز الالتزام السياسي من خلال

تكوين الروابط بين الأولويات الوطنية والدولية في مجال الغابات، زيادة الالتزام بالإدارة المستدامة للغابات على نحو يجمع بين القطاعات، زيادة سهولة توصل البلدان إلى مواقف مشتركة في المحافل الدولية

- **القيود:** الحاجة إلى بناء قدرات الفئات الرئيسية، على العمل السريع، ليس من الضرورة أن تشارك جميع البلدان في منطقة ما

٣ - التنفيذ على الصعيد الوطني

- **الميزات:** تعزيز الالتزام على المستوى القطري، بجميع الموارد النادرة، تنفيذ الالتزامات الدولية المتفق عليها، تبادل التجارب والدروس المستفادة، اكتساب معارف فنية - لا سياسية فحسب - عن الظروف السائدة في المنطقة، زيادة الالتزام بالإدارة المستدامة للغابات على نحو يجمع بين القطاعات، إسهام الشركاء من قطاعات متعددة والمجتمع المدني
- **القيود:** تشارك البلدان بصورة طوعية في إجراءات التنفيذ التي تتلقى دعماً إقليمياً، وكثيراً ما لا توجد صلات ذات كفاءة بين الحكومة والقطاعات الأخرى

٤ - تعزيز وضع ترتيب دولي متعلق بالغابات

- **تشمل الميزات ما يلي:** الالتزام السياسي على مستويات أعلى وطنياً وإقليمياً ودولياً، التزامات عالمية في سياق إقليمي، زيادة مشاركة الفئات الرئيسية، تعزيز تنسيق ومواءمة مجموعة النهج والسياسات الإقليمية القائمة، إعطاء زخم لأعمال الشراكة التعاونية في مجال الغابات على الصعيد الإقليمي وتعزيز الشراكات وتحسين النتائج، تعزيز التنفيذ
- **القيود:** الحط من أهمية الغابات في قائمة الاهتمامات العالمية، تحويل الاهتمام عن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، هبوط مستوى التفاهم في الحوارات العالمية، تفتيت المناقشات العالمية إلى أجزاء (المشاكل العالمية تتطلب معالجة عالمية)، احتمال عدم المشاركة في الشراكة التعاونية في مجال الغابات (بسبب نقص الموارد)، نشوء مشاكل بسبب الربط بين الأقاليم وبين منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

باء - المبادئ والوظائف المحتملة للعنصر الإقليمي

اعتُبرت المبادئ والوظائف التالية ذات أهمية للعنصر الإقليمي:

١ - المبادئ

- يمكن أن تساعد السياسات العالمية على صياغة استراتيجيات إقليمية، فضلاً عن وضع سياسات إقليمية عملية المنحى على الصعيد القطري، والعكس بالعكس؛ بمعنى أن السياسات الإقليمية المتينة يمكنها أن تفيد المستوى العالمي
- من الضروري أن يمتد الدعم التقني الذي يقدمه الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى المستوى الإقليمي
- وإلى جانب المنافع العالمية والإقليمية، من المهم أن تستفيد البلدان بشكل خاص من الهيكلة الإقليمية

٢ - الوظائف المحتملة للعنصر الإقليمي

- إقامة الشبكات وتبادل المعلومات والخبرات
- التنسيق وتعزيز التنفيذ
- تحسين الرصد والتقييم والإبلاغ من خلال رصد القضايا الخاصة بالمنطقة، ومساعدة البلدان على تقديم التقارير
- تسهيل زيادة مشاركة الأطراف المعنية وإسهامها
- اجتذاب التمويلات من خلال التعاون والشراكات.

جيم - الهياكل والأدوار المحتملة للتنظيم الإقليمي

ناقش المشاركون ستة خيارات ممكنة فيما يتعلق بالتنظيم الإقليمي:

- (أ) عقد الاجتماعات العالمية في المنطقة؛
- (ب) عقد اجتماعات إقليمية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بالتعاون مع اللجان الإقليمية؛
- (ج) عقد اجتماعات إقليمية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بالتعاون مع لجان الأحرار التابعة لمنظمة الأغذية العالمية؛
- (د) المنظمات والعمليات الإقليمية؛
- (هـ) الجمع بين (أ) و (ب) و (ج)؛
- (و) عدم إنشاء عملية إقليمية جديدة في إطار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بل تعزيز المنظمات الإقليمية الأخرى.

شعر المشاركون عموماً بأنه يمكن تطبيق معايير الاختيار التالية من أجل تفضيل خيار على الآخر - وهو خيار قد يكون مختلفاً بالنسبة لكل منطقة:

- المشاركة الشاملة والمتوازنة (البلدان، الفئات الرئيسية، الشراكة التعاونية في مجال الغابات)
- فعالية التكلفة
- ضمان الالتزام السياسي
- تسهيل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات
- توسيع مجموعة المسائل الجاري مناقشتها
- ضمان تمثيل أفضل للقضايا في مختلف المناطق
- تعزيز الروابط بين القطاعات، وتفادي ازدواجية الأعمال
- تهيئة بيئة تعاونية يمكن في إطارها الاتفاق على القضايا
- تسهيل عمليات الرصد والتقييم والإبلاغ
- اجتذاب الموارد المالية (العامة والخاصة).

وقد تناولت المناقشة ضرورة تلقي توجيهات من الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، فيما يتعلق بتحسين العمليات الإقليمية وتعزيزها، على سبيل المثال، في المجالات التالية:

- وضع إطار للسياسات العالمية والإقليمية المتعلقة بالغابات
- الاعتراف بالمستوى الإقليمي
- تشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والتعاون بين الأقاليم
- أموال وطرائق اشتراك الفئات الرئيسية
- مساعدة المنظمات الإقليمية على تعزيز التكامل بين القطاعات
- المساعدة على إبراز قضايا الغابات على الصعيد السياسي من خلال إيجاد صلات بمسائل أخرى تتمتع بالاهتمام العام، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، والماء، وتغير المناخ، وما إلى ذلك.

وفضلاً عن ذلك أعرب المشاركون عن الحاجة إلى تحسين وتقوية الدعم المقدم من الشراكة التعاونية في مجال الغابات، بعدة وسائل منها ما يلي:

- تحسين قاعدة المعلومات والتقييم العلمي
 - إبراز الصلات بين العلم والسياسات
 - العمل على تحسين استخدام البرامج الحرجية الوطنية ومرفق البرنامج الوطني للغابات
 - تحسين سبل تبادل الممارسات الرشيدة، ووضع المبادئ التوجيهية وتدوين أفضل الممارسات
 - الدعم التقني والتكنولوجي
 - دعم عملية رصد الإدارة المستدامة للغابات، ومسائل الحفظ، ومتابعة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والقضايا الجنسانية.
- وناقش المشاركون الكيفية التي يمكن للتنظيم الإقليمي أن يسهم بها في زيادة تعبئة المعلومات والموارد المالية على حد سواء. وتركزت الأفكار حول تعزيز الالتزام السياسي بالغابات عن طريق تشجيع الشفافية، والالتزام الوطني القوي بالغابات والإرادة السياسية (مثلا من خلال إسهام البلدان في العمليات الإقليمية التي تضطلع بدور فيها).
- وأعرب كذلك عن رأي مفاده أن من شأن التعاون الإقليمي المعزز بين الحكومات والقطاع الخاص زيادة التمويلات. وأن العمليات الإقليمية يمكن أن تُفيد كذلك في تحسين التنسيق من أجل المساعدة على جمع الموارد الشحيحة.

دال - التوصيات المقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته السادسة

- فيما يختص بعقد اجتماعات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بالتناوب في مناطق اللجان الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، لم يكن هناك توافق عام في الآراء، ولكن نوقشت الميزات والعيوب. وبينما اعتُبر أن الميزات الرئيسية تتمثل في تعزيز الالتزام السياسي في المنطقة المضيفة، وزيادة وعي الجمهور من خلال اهتمام وسائل الإعلام، وزيادة مشاركة البلدان من المنطقة المضيفة، والتقليل من الشكليات، فإن احتمال زيادة تكاليف عقد الاجتماع، وعدم انخفاض تكاليف السفر بالضرورة اعتُبرا من العيوب
- وشعر المشاركون عموما بالحاجة إلى تعزيز الصلات بين المستويين الإقليمي والدولي، إلا أن كثيرين منهم شككوا في الحاجة إلى عقد اجتماعات إقليمية للمنتدى
- وقالوا إن المشاركة المجدية للمنظمات الإقليمية الحكومية الدولية في اجتماعات المنتدى ينبغي تشجيعها.

رابعاً - القضايا الشاملة

أظهرت المداولات التي جرت خلال الاجتماع وجود قضايا ذات أهمية بالنسبة لجميع المواضيع الثلاثة التي عالجها الاجتماع، وهي:

- تعزيز الالتزام والدعم السياسيين وتعميق الوعي بقضايا الغابات
- معالجة الأمور من وجهة نظر شاملة للقطاعات
- تعزيز تنفيذ الإجراءات المتفق عليها دولياً
- تفادي الازدواجية في المحتوى والآليات
- استخدام الهياكل والأدوات الموجودة وأخذها بعين الاعتبار
- أخذ الأولويات والاحتياجات والسمات الإقليمية بعين الاعتبار
- تحسين الموارد المالية وزيادة فرص الاستفادة منها
- تحسين وسائل التنفيذ وزيادة فرص الاستفادة منها
- زيادة الدعم العلمي والتقني فضلاً عن تنمية القدرات بصفة عامة
- تحديد الحاجة إلى تخطي الوضع القائم.

الحواشي

(أ) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٢٢ (E/2005/42)، الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ٢/٥، المرفق.